

Al-Jāmi'ah: Journal of Islamic Studies

Vol. 52, no. 2 (2014), pp. 459-485, doi: 10.14421/ajis.2014.522.459-485

NEW TRENDS IN ISLAMIC POLITICAL PARTIES IN THE ARAB SPRING COUNTRIES

Ibnu Burdah

Sunan Kalijaga State Islamic University (UIN) Yogyakarta, Indonesia

email: ibnuburda@yahoo.com

Abstract

The recent developments of Islamic political parties in the Arab spring countries show new orientation and agendas, i.e. reconfirmation of their commitment to democratic values, strengthening civil society, and adopting human rights principles. In the same time, they indicate not to be interested in the old Islamic agendas relating to jibad for Islamic states (dawlah Islāmiyah) and “global Islamic government” under one centralized caliphate (al-khilāfah al-Islāmiyyah). It is the case of Justice and Development Party (Ḥizb al-‘Adālah wa’l-Tanmiyah) in Morocco, Freedom and Justice Party (Ḥizb al-Ḥurriyyah wa’l-‘Adālah) in Egypt, and Awakening Party (Ḥizb al-Nahḍah) in Tunis. This paper seeks to explore and explain this new fact. Based on literary research and interviews with the leaders of the Justice and Development Party (Ḥizb al-‘Adālah wa’l-Tanmiyah) in Morocco, the paper concludes that the new orientation and agendas of Islamic political parties in the Arab spring states are related to democratization in the world, strong waves of Arab spring in many Arab states, and the dynamics of the internal parties.

[Perkembangan mutakhir partai-partai politik Islam di sejumlah negara Arab “Musim Semi” menunjukkan adanya perubahan orientasi dan agenda baru, berupa penegasan kembali komitmen mereka terhadap nilai-nilai demokrasi, penguatan masyarakat sipil, dan adopsi prinsip-prinsip hak asasi manusia. Pada saat yang sama, mereka tampak kurang tertarik kepada agenda-agenda politik Islam lama seperti jibad bagi pendirian negara Islam dan pendirian pemerintahan Islam global di bawah satu khalifah yang tersentralisasi. Hal ini relevan terhadap kasus Partai Keadilan dan Pembangunan (Ḥizb

al-‘Adālah wa’l-Tanmiyah) di Maroko, Partai Kebebasan dan Keadilan (Hizb al-Ḥurriyyah wa’l-‘Adālah) di Mesir, dan Partai Kebangkitan (Hizb al-Nahḍah) di Tunisia. Artikel ini berupaya mengeksplorasi dan menjelaskan fakta baru ini. Berdasarkan kajian pustaka dan wawancara dengan sejumlah petinggi Partai Keadilan dan Pembangunan di Maroko, penulis berkesimpulan bahwa orientasi baru ini terjadi akibat dari gelombang demokratisasi dunia, “angin kencang musim semi” Arab yang begitu kuat, dan dinamika internal partai.]

Keywords: Islamic political parties, ideological moderation, Arab springs, democratization

اتجاهات جديدة للأحزاب السياسية الإسلامية في دول الربيع العربي

ابن بردة

جامعة سونن كالجاء الإسلامية الحكومية، يوكيا كرتا، اندونيسيا

الملخص

هناك وقائع جديدة في تطور الأحزاب الإسلامية في دول الربيع العربي من اتجاهات وبرامجها المركزية. والاتجاهات الجديدة تتكون من تأكيد الإيمان بالقيم الديمقراطية مع برامجها الأساسية و دعم تحقيق المجتمع المدني القوي وإعادة تأكيد بالتمسك بالحقوق الإنسانية وفي نفس الوقت أتباع الأحزاب يؤيدون تجنبهم من البرامج الإسلامية السابقة من إقامة الدولة الإسلامية والنضال لأجل تحقيق العالم الإسلامي تحت حكومة الخلافة الواحدة. وذلك يجري في حالة حزب الحرية والعدالة المصري قبل سقوط الرئيس محمد مرسي، وحزب العدالة والتنمية المغربي و حزب النهضة التونسي. نقدم هنا سؤالاً أساسياً هو لماذا تسير الأحزاب الإسلامية المذكورة اتجاهات سياسية وبرامج

جديدة ؟ هذا البحث المكتبي والميداني يكشف علاقة الاتجاهات الجديدة بالأمر الثلاثة وهي بقايا ديمقراطية العالم واندلاع الربيع العربي والتطورات الداخلية للأحزاب الإسلامية.

أ. مقدمة

مصطلح «دول الربيع العربي» هو مصطلح جديد ليدل على الدول التي حدثت فيها حركات شعبية واسعة النطاق منذ أواخر السنة ٢٠١٠ إلى أيامنا الراهنة ونجحت الحركات في إسقاط النظام السابق المستبد أو تحقيق تغيير مبدئي في النظام.^١ فهذه الدول هي جمهورية تونس أول دولة اندلعت فيها الحركات الشعبية وأدت إلى سقوط النظام الرئيس زين العابدين بن علي، وجمهورية مصر العربية التي أدت إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك وبعض رموز نظامه من الحكومة، والجمهورية الليبية التي أسقطت «النظام» تحت القائد المجرم معمر القذافي، وجمهورية اليمن التي أدت إلى تنحي الرئيس علي عبد الله صالح عن منصبه.^٢ نعتبر المملكة المغربية من دول الربيع العربي حيث أن هناك تغييرا أساسيا ومبدئيا في السلطة ونظام الحكم من الملكي المطلق إلى الملكي الدستوري المحدود.^٣ نفرق هذا التحول المغربي، على بعض المستوى، عن التحولات الشكلية فحسب في باقي الدول العربية في رد فعلها على مطالب الشعب.

^١ عبد الحي مودن، أسئلة حول انطلاق الربيع العربي (الرباط: جامعة محمد الخامس أكادال منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١١)، ص. ٩٠.

^٢ الطاهر عطف، الربيع العربي والعجز الديمقراطي (الرباط: مطبعة البيضاء، ٢٠١٢)، ص. ١٠٦.

^٣ إديسسوفت، دستور المملكة المغربية مع ملحق نتائج استفتاء فاتح يوليو ٢٠١١ (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٢)، ص. ٨٨٠ - ٩٥.

وأما الأحزاب السياسية في دول الربيع العربي -نحن نريد هنا- فهي أكبر الأحزاب السياسية الإسلامية الموجودة في تلك الدول وهي حزب النهضة الإسلامي في تونس، وحزب الحرية والعدالة المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحزب العدالة والتنمية في المملكة المغربية. فيما يتعلق بحزب النهضة الإسلامي، فهو حصل على أكبر عدد من الأصوات في الانتخاب البرلماني التونسي الأول في عصر ما بعد الثورة. وكذلك الحزب الثاني الذي حصل على ما يقرب من خمسين في المائة من المقاعد البرلمانية ويكون سعد الكتتني، الرئيس للحزب، رئيساً للبرلمان المصري في أول انتخاب نزيه وحر بعد تخلي مبارك من السلطة. وأكبر من ذلك فوز المرشح د. محمد مرسي في انتخابات للرئاسة المصرية مما أدى الجماعة إلى سيادة الحكم المصري الديمقراطي الأول في عصر ما بعد الثورة الشعبية على الرغم مما حدث بعده من إسقاطه من الحكومة قهراً، وأما حزب العدالة والتنمية في المملكة المغربية فحصل على أكبر عدد من الأصوات في الانتخاب العام البرلماني ٢٠١١ الذي أدى إلى سيادته في الحكومة الجديدة تحت رئاسة عبد الاله بن كيران الذي هو الأمين العام للحزب.

ويركز الباحث البحث في الاتجاهات السياسية الجديدة لهذه الأحزاب الثلاثة سنة أو سنتين بعد الربيع العربي. ووقائع الاتجاهات الجديدة سوف يقدمها في الباب التالي. وانطلاقاً من ذلك، فطرح هنا سؤالاً بسيطاً، ما هي الاتجاهات الجديدة للأحزاب السياسية الإسلامية المذكورة وما هي براهنها و مظاهرها؟ ولماذا تسير الأحزاب الإسلامية في دول الربيع العربي اتجاهات جديدة؟ فيما يتعلق بالمقاربة فأراد أن يرى المعطيات المتاحة من نظرة سياسية حيث أن الأفكار والعقائد الإيديولوجية تؤثر فيها الأوضاع المجتمعية المتغيرة داخليا أو خارجيا. أراد الباحث هنا بصراحة العوامل الحزبية الداخلية والعوامل خارجها دولة وإقليمية وعالميا.

٤ بلال التليدي، الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (بيروت: مركز نماء والدراسات، ٢٠١٢)، ص. ١٩٤.

وهذا البحث مكتبي في الأساس حيث يتناول المعطيات من المصادر المكتوبة كتباً ووثائق وكراسة والمصادر المكتوبة الأخرى إضافة إلى المصادر الميدانية من المقابلات والمراقبة الجزئية في حالة الحزب الإسلامي المغربي. وبالنسبة إلى المقابلات، فقد قام الباحث بالمقابلات مع د. عبد السلام بلاجي، نائب البرلمان المغربي ومؤسس حزب العدالة والتنمية المغربي و د. بنخامدة أيضاً أحد قادة نفس الحزب ونائب البرلمان المغربي. والمقابلة الأخرى تأتي مع بعض الرجال السياسيين الإسلاميين في المملكة المغربية وعدد من الطلبة والصحفيين والناشطين. ويتناول أيضاً المعطيات الميدانية على طريقة المراقبة في المظاهرات والاحتجاجات الشعبية فيما يخص الرباط، عاصمة المملكة المغربية. فالباحث يجمع ويصف ويحلل المعطيات على الطريقة النوعية، وتكون العمليات من بداية البحث إلى نهايته بدون تفريق المراحل بشكل صارم.

ب. التحرك إلى الاعتدال الإيديولوجي

يقصد بالاعتدال الإيديولوجي هنا الاعتدال في الأفكار السياسية للأحزاب وطموحاتها وممارساتها في الحياة الشعبية والدولية. فهذا البحث لا يبحث عن التحولات والتغيرات للأفكار الاجتماعية والاقتصادية ليكون محددًا في الدراسة السياسية. ومع ذلك فإنه من المعروف أن مطالب الشعوب العربية في عصر الربيع العربي غير مقصورة في الأمور السياسية وإنما أيضاً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية حيث يطالبون العدالة الاقتصادية وعدم تراكم الثروات وتحقيق المساواة بين طبقات المجتمع وقطبتيته.

اتجهت الأفكار الإيديولوجية للأحزاب الإسلامية بشكل عام نحو «الوسط» حيث أنهم لا يعودون أن يرفضوا الديمقراطية عملية كانت أو مادة، ويشتركون في الانتخابات العامة والإستفتاء العام من الشعب للحصول على السلطة. وعلى وجه العموم أيضاً، الخلافة والدولة الإسلامية وبرامج أسلمة الدولة لم تعد تصبح منصة وأهدافاً أولوية للأحزاب على الأقل في البرامج

العننية. طبعاً، هناك من يتخوف من هذا الإعلان حيث يهتم بأن الأحزاب لا تجعل الديمقراطية إلا وسيلة إلى السلطة، أو بكلام بسيط، هم لا يعتقدون الديمقراطية الحقيقية كالمادة والأهداف ويجعلونها فقط وسيلة إلى السلطة. والأحزاب طبعاً تؤكدون الديمقراطية مادة وعملية كانت حيث أنهم يريدون تحقيق الدولة المدنية والديمقراطية على أساس العدالة والرفاهية. هذه هي بعض البيانات والتصريحات من هذه الأحزاب كما يلي:

المبادئ السياسية الأساسية التي نسعى لتحقيقها مبادئ الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص، استقلال القضاء، الانتخابات الحرة والنزيهة، المساواة والمحاسبة، لا مركزية الحكم المحلي، وحياد الجهاز العسكري، رعاية حقوق المواطنة، وصيانة الوحدة الوطنية، تفعيل دور الأفراد والمجتمع المدني.^٥

جاء هذا التصريح في الميثاق والقانون الداخلي لحزب الحرية والعدالة، الجناح السياسي الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين، أكبر الجماعات والأحزاب المصرية بعد سقوط مبارك حتى يونيو ٢٠١٣، وحصل الحزب على أكثر الأصوات من الناخبين المصريين في انتخابات برلمانية عام ٢٠١١ وسيطر على ٤٧ في المائة من مقاعد برلمانية شعبية أولى بعد تخلي محمد حسني مبارك من السلطة و ٥٩ في المائة من مقاعد المجلس السوري المصري وأصبح في تلك الفترة حزبا حاكماً. لا يذكر الحزب في ميثاقه أي كلمة من الدولة الإسلامية أو خلافة إسلامية بل يذكر أهدافاً لا تفتقر بكثير من أهداف الأحزاب

٥ نص برنامج حزب الحرية والعدالة (قاهرة: حزب الحرية والعدالة، ٢٠١١)، ص ١٧٠.

٦ وما بعد ذلك سجل التاريخ المصري المسيرة المضادة، بل تسائل بعض الباحثين عن فشل الديمقراطية في المنطقة، انظر مثلاً:

Maogoto, J.N. and A. Coleman, "The Arab Spring's Constitutional Indigestion: Has Democracy failed in the Middle East?", *Liverpool Law Review*, vol. 35, no. 2, 2014, pp. 105-34.

«العلمانية» وهي الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص للجميع في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبكلام آخر، يريد الحزب الديمقراطي الحقيقية والمجتمع المدني والمساواة الاقتصادية النسبية. ولا يصح أن يتناول السلطة إلا من طريقة الانتخابات العامة ولا من الثورة أو الانقلاب العسكري ولا من التبريرات الدينية.

فيما يتعلق بنظام الحكم، فيحدد الحزب الفصل في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويقول حاسم يرفض الحزب مركزية السلطة في شخص واحد أو في فرقة واحدة. ويجب أن يفرق بين عناصر السلطات الثلاثة. وذلك يعني إرادة الحزب تحقيق المؤسسات القضائية المستقلة وتحقيق الحكومة النزاهة مع بيروقراطيتها المهنية ومجلس الشعب والشوري اللذين يسمعان أصوات الشعب. ويسعى الحزب بالإضافة إلى ما سبق إلى تحقيق القوة العسكرية المحايدة من أي سلطة وحزب. وفيما يتعلق بالوطن والشعب، فالحزب يريد صيانة الوحدة الوطنية مع رعاية حقوقها. والشعب إلى جانب أنه مصدر للسلطة فهو القوة الموازنة للحكومة عن طريق تقوية المجتمع المدني. هذه هي الأسس والبرامج والأهداف التي يسعى إليها حزب الحرية والعدالة المصري، وهي طبعاً لم توجد بصراحة في عصر ما قبل الربيع العربي.

يتضح لنا من التصريح أن حزب الحرية والعدالة لا يريد الدولة الإسلامية على الأقل في تصريحه. على الرغم من ذلك، فيريد الحزب تقوية القيم الإسلامية في حياة المسلمين حيث يكون الإسلام مصدراً مهماً للقيم الشعبية. ويقصد الحزب بالإسلام كونه ديناً ديمقراطياً وخاصة أساسه الرئيسي وهو الشورى، وهذا مع أن مصطلح الديمقراطية يكاد لا يعرف في تاريخ الإخوان. هكذا موقف الحزب الإسلامي الذي له مكانة ريادية في العالم العربي والإسلامي، فكيف بالنسبة إلى الأحزاب الإسلامية في دول الربيع العربي الأخرى؟

ورد في تصريح موقع رسمي في الميثاق والقانون الداخلي لحزب النهضة التونسي ما يلي:

حركة النهضة التونسية : هي حركة إسلامية وسطية ، معتدلة ومعاصرةدعم النظام الجمهوري وأسس وصيانة المجتمع المدني وتحقيق مبدأ سيادة الشعب وتكريس الشورى، تحقيق الحرية باعتبارها قيمة محورية تجسد معنى تكريم الله للخلق وذلك بدعم الحريات العامة والفردية وحقوق الإنسان وتأكيد مبدأ استقلال القضاء وحياد الإدارة، إقامة سياسة خارجية تثبني على عز البلاد ووحدتها واستقلالها من كل نفوذ وفي كل المستويات وإقامة العلاقات الدولية وفق مبادئ عدم الانحياز الإيجابي والاحترام المتبادل وحق الشعوب في تقرير مصيرها والعدالة والمساواة، دعم التعاون والتعاقد بين الأقطار العربية والإسلامية والعمل من أجل تكافلها ووحدتها.^٧

حزب النهضة التونسي هو الفائز في الانتخابات البرلمانية التونسية الأولى بعد رحيل الرئيس زين العابدين بن علي. وهو حزب إسلامي توسطي تحت رئاسة الرشيد الغنوشي الذي رجع إلى البلاد بعد اندلاع الربيع العربي. ففي الحقيقة الحزب ليس له دور كبير وحاسم في عملية الاحتجاجات والمظاهرات لمطالبة سقوط نظام بن علي ولكن الجماعة الإسلامية تحت قيادة الغنوشي والغنوشي نفسه تشكل رمزا مهما لضحية من استبداد النظام المستبد. لذلك، فحصل الحزب على شعبيته منذ الزمان الطويل في عصر نظام بن علي. أساسا على ما يقال في ميثاق الحزب التأسيسي المذكور، فالمبادئ والأهداف الأساسية وبرامجها الحيوية ليست تحقيق خلافة أو دولة إسلامية ولكن هي تحقيق الدولة الجمهورية الديمقراطية المدنية العادلة. على الرغم من اختلاف شكلها، فإن الرسالة والمضمون من تصريح حزب الحرية والعدالة المصري وبيان حزب النهضة التونسي واحد. حيث لا يريد الحزبان أن تكون الدولة الإسلامية أم للخلافة من الأهداف المرجوة ويريدان الحرية في

⁷ <http://www.nahdha.info/arabe/Sections-artid-97.html>, accessed 20 January

السياسة والمساواة بين أعضاء المجتمع والعدالة في الشؤون الاقتصادية. ولكن الديمقراطية التي تقال هي ما يسميها الديمقراطية الحقيقية دون ديمقراطية ليبرالية كما يعتقدونها ويمارسها أكثر الدول الغربية، وهي ديمقراطية مبنية على الشورى:

كما يؤمن الحزب بأن الشورى هي جوهر الديمقراطية، وهي السبيل لتحقيق مصالح الوطن؛ حتى لا يستبد فرد أو فئة بالتصرف في الأمور العامة التي تتأثر بها مصالح الشعب، وأن الديمقراطية ليست مجرد التصويت في الانتخابات، بل هي خلق وثقافة وسلوك، كما هي مجتمع حرا فاعل، وهي تعني إرساء دولة القانون، وحرية التعبير، والتنظيم، والحفاظ على حقوق الإنسان.» و «الشورى هي السبيل لتحقيق مصالح الوطن حتى لا يستبد فرد أو فئة بالتصرف في الأمور العامة التي تتأثر بها مصالح الشعب، والديمقراطية تمثل الآلية المناسبة لتحقيق الشورى^{٨٠}

في ذلك التصريح الرسمي لحزب الحرية والعدالة المصري، يؤكد الحزب بأن الديمقراطية ليست فقط عملية أو وسيلة، بل أيضا رسالة وقيم حقيقية توجه البلاد إلى المساواة وإنجاز الشورى بين أطراف بدون تهميش الأقليات دينية كانت أو اجتماعية، وتقديم المصالح للشعب عامة على المصالح الفئوية والأحزاب، والضمان لحرية التعبير والتفكير والتنظيم، ورعاية حقوق الإنسان. هذه هي تسمى بالديمقراطية الحقيقية.

وبتصريح أو بيان آخر لحزب التنمية والعدالة المغربي يقال:

حزب العدالة والتنمية حزب سياسي وطني يسعى، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث ديمقراطي، ومزدهر و

^{٨٠} نص برنامج حزب الحرية والعدالة (قاهرة): حزب الحرية والعدالة،

متكافل. مغرب معتز بأصالته التاريخية ومسهم إيجابيا في مسيرة الحضارة الإنسانية. ويعمل حزب العدالة والتنمية على تأطير المواطنين والمشاركة في تدبير الشأن العام وترشيح قيم الاستقامة والحرية والمسئولية والعدالة والتكافل.^٩

حزب العدالة والتنمية هو أكبر الأحزاب السياسية في المملكة المغربية. ونجح الحزب في دفع الإصلاحات السياسية المهمة في الدولة بدون الاحتجاجات والمظاهرات الدامية وعلى رأسها تحويل النظام الملكي المطلق إلى نظام ملكي دستوري محدد. ففي الاستفتاء العام لهذا الملف، حصل مؤيدو الإصلاحات على أغلبية الأصوات. طبعاً، النجاح ليس فقط من ثمرة عمل الحزب وإنما أيضاً من استعداد الملك محمد السادس لقبول الإصلاحات في جو الربيع العربي. وحصل أيضاً الحزب على أغلبية المقاعد البرلمانية الجديدة في الانتخاب العام ٢٠١١. وفضلاً من ذلك، فإن رئيس الحزب، السيد عبد الاله بن كيران، أصبح رئيساً للحكومة المغربية الأولى في عصر ما بعد الإصلاحات الدستورية والانتخاب البرلماني الأول بعد الإصلاح الدستوري. وعلى مكاتته الحيوية (في رئاسة الحكومة)، فإن الحزب لا يرفع أي شعار من شعارات الدولة الإسلامية أو الخلافة الإسلامية بل لا يرفعون كلمة، «الإسلام هو الحل». وبالعكس، رفع الحزب مثلاً شعارات «أصالة، عدالة، تنمية» و«من أجل مغرب أفضل» و«من أجل جماعة فاعلة» و«جميعاً نبني المغرب العدالة»^{١٠}. وبشكل حاسم يقول ميثاق الحزب بأنه يريد مغرباً حديثاً وديمقراطياً ومدنياً على الرغم من قبوله للنظام الملكي «المحدود»^{١١} تحت

^٩ كراسة المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة والتنمية المغربي (الرباط، ١٤ يوليو ٢٠١٢).

^{١٠} العثماني، الدين والسياسة، ص. ١٣٣.

^{١١} ويقصد بالمحدود هنا وجود صلاحيات كبيرة للنظام الملكي، بل قال غرانغيوم إن النظام خلق المنافسات بين القبائل والأحزاب أو العشائر والفئات للدفاع عن الواقع الراهن. جليبر غرانغيوم، اللغة والسلطة والمجتمع

إمارة المؤمنين الملك محمد السادس بن حسن. لفظ إمارة المؤمنين يفيد ولاية سلالة أهل بيت رسول الله من طريقة الحسن بن علي. مهما كانت السياسة الداخلية من الأحزاب الإسلامية الثلاثة السابقة فإنها تدل على عدم تبني الدولة الإسلامية أو الخلافة على الإطلاق، بل لا يرفض الحزب الأخير تسمية نفسه بالحزب الإسلامي، فإن دين الإسلام يعتبر مصدرا أعلى للقيم الاجتماعية والسياسية وكذلك في الشؤون الخارجية. تابع القطعة التالية من ميثاق الأحزاب الإسلامية وتصريحاتها وبياناتها:

يؤمن الحزب (الحرية والعدالة المصري) بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع؛ مما يحقق العدل في سن القوانين وفي التطبيق وفي الأحكام، مع الإقرار لغير المسلمين بحقهم في التحاكم إلى شرائعهم، فيما يتعلق بالأحوال الشخصية.^{١٢}

وفي نفس الكلمة، قال أحد قادة الحزب القبطي:

فغياب المرجعية الحضارية الإسلامية، كان في نظر جماعة الإخوان المسلمين، خروجاً للأمة عن هويتها، مما يعرقل نهضتها وتقدمها ويخرجها من مسارها التاريخي ويتعارض مع التزامها الديني.^{١٣}

على الرغم من أن عدد المسلمين وصل إلى تسعين بالمائة من سكان مصر تقريبا، فإن الحزب الإسلامي للإخوان المسلمين لا يريد تطبيق اعتقادهم الديني على الآخرين وعلى رأسها فيما يتعلق بالأحوال الشخصية. ولكن الحزب يحدد أن الإسلام هو مصدر رئيسي للقيم السياسية والاجتماعية

في المغرب العربي (المغرب: أفريقيا الشرق، ٢٠١١)، ص. ٦١.

¹² http://www.hurryh.com/About_us.aspx, accessed 12 February 2012.

١٣ رفيق حبيب، الدولتان: الإسلاميون والدولة القومية (قاهرة: دار

الشروق الدولية، ٢٠١٢)، ص. ٢٦٧.

والاقتصادية. وذلك لا يعني أن الدولة دولة إسلامية ولكن الدين الإسلامي يجب أن يكون له دور محوري ومؤثر عميق في الحياة الشعبية. وفي التالي بيان آخر لحزب إسلامي تونيسي عن الموضوع:

إشاعة روح الوحدة العربية والإسلامية والتوعية بقضايا الأمة الأساسية حتى يوضع حد لحالة التنافر والانفصال والتجزئة وتركز الجهود على قضايانا المصيرية والنضال من أجل تحقيق الوحدة الشاملة ودعم كل الخطوات الجادة على دربها وإيلاء أهمية كبرى لوحدة أقطار المغرب العربي، النضال من أجل تحرير فلسطين واعتباره مهمة مركزية وواجبا تقتضيه ضرورة التصدي للهجمة الصهيونية الاستعمارية التي زرعت في قلب الوطن كيانا دخيلا يشكل عائقا دون الوحدة ويعكس صورة للصراع الحضاري بين أمتنا وأعدائها، دعم قضايا التحرر في المنطقة العربية والوطن الإسلامي والعالم كافة والكفاح ضد سياسات الاستعمار والميز في أفغانستان وارتيريا وجنوب أفريقيا وغيرها والتضامن مع سائر الشعوب المستضعفة من أجل التحرر ومناهضة الأوضاع المؤسفة على الظلم والاضطهاد، العمل على تطوير التعاون مع البلدان الأفريقية واعتباره توجهها استراتيجيا لبلادنا والعمل على توحيد حوض البحر الأبيض المتوسط عن صراع قوى الهيمنة لإزالة أسباب التوتر فيه والإسهام في إرساء علاقات تعارف وتعاون بين الشعوب من أجل دعم السلم العالمي المقام على العدل.^{١٤}

هذا النص من حزب النهضة التونسي يؤكد بأن التضامن والتعاون

^{١٤} حزب النهضة هي أكبر الأحزاب السياسية بعد رحيل زين العابدين بن علي بعد الثورة الشعبية الواسعة.

بين الدول الإسلامية (الدول أغلبية سكانها مسلمون) يجب أن يكون محورا أساسيا في العلاقة الخارجية. طبعاً، الحزب قيادة وأعضاء ينتقد الوضع الراهن حيث التضامن والتعاون بين البلدان الإسلامية في أدنى المستوى وخاصة في المجالات الواقعية الحيوية. الحزب لا يريد الخلافة الإسلامية ولكن يريد أن يوحد صفوف البلدان الإسلامية في المجالات الحيوية الأكثر تأثيراً على المسلمين في العالم باعتبار أن أغلبية الدولة الإسلامية في أيامنا الراهنة -سرية كانت أم علنية- مازالت في سيطرة البلدان الغربية. وفي هذا الملف، فإن الحالة الفلسطينية والأفغانية والعراقية تصبح نقطة الاهتمام حيث أن المقاومة على الاحتلال الصهيوني والتدخل الأميركي يجب أن يكون خطوة للجميع للحصول على الاستقلال الحقيقي. والجزء الآخر من توحيد الصفوف هو إزالة التوترات والمنازعات والحروب بين البلدان الإسلامية باعتبار أن هذه الحالة مصدر همومهم ومعاناتهم وتخلفاتهم.

وفي بيان لحزب إسلامي آخر: «(الحزب) يسعى، انطلاقاً من المرجعية الإسلامية والملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث ديمقراطي»^{١٥} وذلك يعني مهما إرادة الحزب تحقيق الدولة الديمقراطية، فإن الدين الإسلامي مازال في مكائته السامية حيث يصبح مرجعياً مهماً للقيم السياسية والاجتماعية. هذا ما جاء في الميثاق لحزب العدالة والتنمية المغربي. شرح د. سعد الدين العثماني، أحد مؤسس الحزب والرئيس السابق للحزب عن الأمر كما يلي:

وللانطلاق من المرجعية الإسلامية ثمار مهمة منها: أن لها دوراً أساسياً في بناء الثقافة السياسية الملتزمة، وترشيد سلوك الفاعلين في الحياة السياسية، وذلك من خلال تعزيز المسؤولية المدنية والأخلاقية وترسيخ مفهوم المواطنة. إنها أرضية صلبة وحقيقية بمبادئها القيمية والتشريعية والأخلاقية للقيام

^{١٥} كراسة المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة والتنمية المغربي (الرباط، ١٤ يوليو ٢٠١٢).

بالإنجازات الكبيرة في مجال الديمقراطية وتكريم الإنسان
ورعاية حقوقه والقيام بالإصلاحات السياسية الضرورية.^{١٦}

وأكد ذلك أيضا د. عبد السلام البلاجي، أحد القادة الباهرين والمفكر المتواضع في حزب العدالة المغربي أن حزبه لا يسير في طريق الدعوة الدينية ولكنه حزب سياسي له برامج واضحة لتدبير الشأن العام من تحقيق المصالح العامة. والمرجعية الإسلامية تعني منطلقا من أسس دولة مغربية إسلامية و مصدر القيم العليا للثقافة السياسية الأفضل والحياة الاجتماعية العادلة. وهو أيضا يرفض استخدام الشعار رسميا «الإسلام هو الحل» مع أنه يعترف تواجد هذا الشعار في الشارع الانتخابي بشكل بسيط.

هكذا اتجاهات جديدة للأحزاب الإسلامية في دول الربيع العربي في نصوص ميثاقها وتصريحاتها وبياناتها وأقوال وتعليقات بعض قادتها. والممارسات الواقعية العلنية الرسمية للأحزاب الإسلامية في دول الربيع العربي ليست بعيدة من هذه الاتجاهات حيث تشارك الأحزاب الانتخابات الشعبية للحصول على السلطة وتفتح عضوية الأحزاب لغير المسلمين ولا ترفع شعارات «إسلامي» ولا تطالب تحويل النظام إلى دولة إسلامية ولا خلافة ولو بكلمة واحدة من قادتها. وقد شارك كل من الأحزاب الإسلامية الثلاثة المذكورة -حزب الحرية والعدالة المصري وحزب النهضة التونسي وحزب العدالة والتنمية المغربي- في الانتخابات البرلمانية في بلدانهم وحصل كلها على أكثر المقاعد في البرلمان. وهم لا يقدمون مطالبة أو خطابا-على شكل رسمي- عن الدولة الإسلامية حتى في وقت سيطروا فيه على السلطة التشريعية والتنفيذية. وكذلك يفتح الحزب لغير المسلمين أن يكونوا أعضاء الأحزاب بل البعض منهم من المسجونين يعين من القادة الحزبية كمثل رفيق حبيب مسيحي قبطي الذي يحل محل أحد القادة المركزية في حزب الحرية والعدالة المصري وكذلك قبول حزب العدالة المغربي عضوية اليهود. هنا

^{١٦} سعد الدين العثماني، الدين والسياسة: تمييز لا فصل (بيروت: المركز

الثقافي العربي، ٢٠٠٩)، ص. ١٢٦-٧.

بعض المقتطفات التي تتعلق بعضوية الحزب الإسلامي المغربي من كلام أحد قاداته تعليقا لعضويته المفتوحة:

تبنى العضوية في الحزب على أساس المواطنة والقبول بمرجعية الحزب العامة وبرنامجه والالتزام بموقفه السياسي. لذلك يمكن أن تشمل عددا من المواطنين ذوي حد أدنى من الالتزام الأخلاقي والتنظيمي أو حتى على أفراد غير المسلمين من اليهود مثلا.^{١٧}

ت. الربيع العربي والتغيرات السياسية

اندلاع الثورات الشعبية العربية لها تأثيرات راسخة في الحياة العربية الاجتماعية كانت وثقافية وبالتحديد في الحياة السياسية. تعتبر الثورات الشعبية حدثا جديدا في تاريخ العالم العربي أو الشعوب العربية حيث أنها لم توجد سابقة لها. الثورات التي جرت في مر العصور هي ثورة عسكرية بدلا من تسميتها الانقلاب العسكري أو ثورة الملك كما حدثت في المملكة المغربية أو الكفاح ضد المستعمرين الغربيين. فلذلك، التأثيرات من هذه الثورة الشعبية الجديدة واسعة وعميقة جدا في الحياة العربية الراهنة. وأوضحها هو سقوط النظم الحاكمة المستبدة بسبب الحركات الشعبية في جمهورية مصر العربية وتونس وليبيا واليمن.

والنقطة المهمة الأخرى من التأثيرات هي ظهور الشعب كعامل الأهم في تقرير مصير الحياة السياسية في عدة من الدول العربية حيث أن المطالبة العامة أو الإرادة الشعبية هي مبدأ أساسي وغاية قصوى لا يمكن إهمالها.^{١٨} والإرادة السياسية العظمى التي تشكل الإرادة الشعبية هي

^{١٧} العثماني، الدين والسياسة، ص. ١٣٤.

^{١٨} والنظام العربي قبل الثورة مجرد يتكون من اثنين فهما الملكية المطلقة وحكومة عسكرية. والتوترات والنزاعات تلون العلاقات بين هذه الدول. أنظر عن الموضوع في:

«الديمقراطية»^{١٩} حيث تصبح الإرادة الشعبية المصدر الوحيد للسلطة. فهذا ما يجري على الأقل في المستوى الاجرائي الرسمي في مصر وتونس والمغرب واليمن في عصر ما بعد الثورات الشعبية.^{٢٠}

فيما يتعلق بالملف المصري فإن الانتخابات العامة لم تعد تشكل مجرد وسيلة الحاكم للدفاع عن سلطته أو لمواصلتها بل هي حدث محوري لتعيين مصير الدولة والحكومة والشعب. فهي حدث له أهميته من كل أطراف الشعب. وفي الانتخابات الرئاسية المصرية فيما قبل الثورة، اختار الشعب بين «نعم» و «لا» في مواصلة الرئيس حسني مبارك. ليس هناك مرشح آخر سواه إلا في الانتخابات سنة ٢٠٠٥ حيث كان أيمن النور يشترك في سباق الرئاسة. والواقع يدل على أن ليس هناك سباق حقيقي نظرا للنتائج المحصول عليها. فتتحولت هذه الحالة تحولا مبدئيا حيث أن الانتخابات تصبح ميدانا حقيقيا للسباق في الحصول على أصوات الشعب التي هي مصدر للسلطة. هذا التصور يمثل جيدا في الانتخابتين الرئاسية والبرلمانية ٢٠١١-٢٠١٢.

وأیضا فيما يتعلق بالملف التونسي، فهناك تحولات و التغييرات الجذرية كما حدثت في جمهورية مصر. الانتخابات العامة لا تعود فقط وسيلة للنظام لمواصلة سلطته وإنما أيضا هو نقطة مهمة لتقرير المصير الشعبي. والقرار هو

Ibnu Burdah, *Konflik Timur Tengah: Aktor, Isu, dan Dimensi Konflik* (Yogyakarta: Tiara Wacana, 2008).

^{١٩} كتبت كلمة الديمقراطية بين القوسين ليدل على مستقبله الغموض في العالم العربي، انظر مجموعة مؤلفين، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والاجتماعية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص. ٥٧-٥٨.

^{٢٠} ولكن منذ الفترات الأولى، كثير من الباحثين يتسائلون عن هذا التطور، انظر مثلا:

Y. Waghid and N. Davids, "On the (Im)possibility of Democratic Citizenship Education in the Arab and Muslim World", *Studies in Philosophy and Education*, vol. 33, no. 3, 2014, pp. 343-4.

قرار الشعب. على الرغم من أن تأثيرات التيارات الدينية قوية في العملية السياسية، فالواقع يدل على أن العملية هي عملية حقيقية ليس فقط شكليا كما جري من قبل حيث أنها تستخدم لتأكيد سلطة الرئيس زين العابدين بن علي. هذا الوضع السياسي الجديد يؤثر بكثير في الاتجاهات السياسية والفكرية في الحزبين الإسلاميين التونسي والمصري. وخاصة هنا حزب الحرية والعدالة المصري (المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين) وحزب النهضة التونسي. فلذلك، الربيع العربي (الثورة الشعبية المصرية والتونسية) له مكانة خاصة في أفكار وراء الحزبين كما يتمثل في البيان الرسمي التالي:

ولد حزب «الحرية والعدالة» رسمياً يوم ٦ يونيو ٢٠١١ م من رحم ثورة ٢٥ يناير، التي فجرها الشعب المصري العظيم، ويسعى إلى تبني مطالبها وتحقيق أهدافها من خلال بناء الإنسان الصالح المحب لوطنه، والعمل على إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس قوية سليمة، بإرادة شعبية حرة بالوسائل الديمقراطية السلمية.^{٢١}

هذه الديمقراطية لا تخلو من انتشار الوسائل الإعلامية والإجتماعية كمثل شبكة الأنترنت والفسبوك والتوتير في الدول العربية. وكذلك أيضا المواصلات التي تؤدي إلى تسهيل وتكثيف التحركات الإنسانية بين البلدان في العالم وبالطبع مع كل تداعياتها من تبادل الثقافات والأفكار والآراء بشكل مستمر ومكثف وتعددية الأطراف. فلذلك ليس من المستغرب ظهور الشعار كما يلي "شكرا يا فسبوك: باسم شباب مصر" و "شكرا الجزيرة" في كثير من المظاهرات والاحتجاجات الشعبية العربية ضد النظام المستبد وفي الحفلات لنجاح الثورات. فيمكن القول هنا إن التغييرات التي جرت في بعض الدول العربية هي - كما يقول فوكوياما في نهاية التاريخ- باقي

^{٢١} كراسة المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة والتنمية المغربي (الرباط، ١٤ يوليو ٢٠١٢).

عمليات الديمقراطية في العالم.²² وبكلام آخر يمكن تصديق الرأي القائل بأن العوامل العالمية والإقليمية والوطنية - كما سبق - لها تأثيرات قوية في تغيرات الاتجاهات الفكرية والسياسية للأحزاب الإسلامية في دول الربيع العربي. ومعنى ذلك أن العوامل الخارجية هو عامل مهم في ذلك التحولات فيما يخص بحالة مصر وتونس. وكيف بالنسبة إلى عامل داخلي، والمقصود به العوامل الداخلية الحزبية فيما يخص بحالة حزب العدالة والتنمية في المملكة المغربية.

ث. التطورات الداخلية

العامل الداخلي في الأحزاب الإسلامية يشكل أمراً مهماً في تحولات الاتجاهات السياسية للأحزاب الإسلامية في دول الربيع العربي. وعلى وجه العموم، القادة السياسية الإسلامية الجديدة تتكون من الأجيال التي لها خلفيات مختلفة عن الأجيال السابقة. فالقادة السابقة - وبالتحديد القادة المؤسسون كمثل عبد الكريم الخطيب مؤسس حزب العدالة والتنمية وحسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ورشيد الغنوشي مؤسس حزب النهضة التونسي - أكثرهم العلماء أو الدعاة الإسلامية. ولهم مبادئ فكرية قوية راسخة لا يسهل تحويلها مع تغيرات الأوضاع والظروف الاجتماعية والعالمية، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا بد من التحولات الاستراتيجية والتدرجية في مواقفهم السياسية عبر الأزمان فيما يخص بمواجهة النظام الحاكم.

وأما القادة الجديدة فلا تتكون من المفكرين الإسلاميين أو العلماء البارزين بل أكثرهم من الرجال «الميدانيين» كمثل محمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة سابقاً والرئيس المصري السابق، والكفاتي، رئيس البرلمان المصري السابق، وعبد الإله بن كيران، رئيس حزب العدالة والتنمية المغربي ورئيس الحكومة الحالي. فلهم خلفيات علمية من العلوم الطبيعية أو الطبية أو الهندسة، وليس أحد من ذلك القادة البارزين من تبحر في العلوم أو

²² Francis Fukuyama, "The End of History", *The National Interest*, Summer 1989, p. 16.

الأفكار الإسلامية. وقد خلت الأحزاب من المفكرين الإسلاميين الباهرين مما يؤدي إلى «أزمة فكرية وأيديولوجية» في تحولات الاتجاهات السياسية للأحزاب الإسلامية في دول الربيع العربي. يبدو للمعارضين أن التحولات لهذه الأحزاب السياسية الإسلامية لا تأتي من التفكيرات العميقة عن النصوص الإسلامية وكذلك عن الأوضاع الإجتماعية الجديدة. في هذه النقطة، انتقد بعض المحللين السياسيين عن «براغماتيتها» كما يجري النقاش بالتالي:

انتقد د. طارق رمضان - مفكر إسلامي أوروبي مصري الأصل و حفيد حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين- بخطوة جماعة الإخوان المسلمين بجناحه السياسي حزب الحرية والعدالة بالبراغماتية وحتى الانتهازية حيث أن الحزب يتبع الاتجاهات العامة والشعبية للحصول على السلطة بدون تفكير وموقف مبدئي واضح . وحتى قال دكتور حمادة حسني أستاذ في التاريخ المعاصر بأن الشعار لجماعة المسلمين «الإسلام هو الحل» يصبح الان «الانتهازية هي الحل» نظرا لخوضهم ومحاولاتهم للحصول على السلطة. والآخر يقول « الاستغلال هو الحل» أي استغلال كل الفرص والأوضاع لتحقيق المصالح للوصول إلى القوة الحاكمة. وطبعاً، لا يمكن أن نصدق الكلام تلقائياً ولكن ذلك يمثل شيئاً جديداً في الأحزاب. وهل رأي رمضان صحيح حيث يوافق على الحقيقة أو لا يوافق على شيء؟ لا يسهل لنا إجابة السؤال بالبساطة والسريعة وعلى رأسها في المعايير التي نقوم عليها. ولكن قدم بعض المؤلفين انتهازية الإخوان المسلمين في أيامنا الراهنة بدلا من بطولة سلفهم.^{٢٣} والحجج والبراهن والمعطيات عن هذا تدور حول النقاش التالي:

أولاً- هناك تسائلات عن مشاركة الإخوان المسلمين في الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية ضد نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك. أساسا على

^{٢٣} علال الفاسي، البطل المغربي العظيم، اعترف بجهود الإخوان في مقاومة الاستعمارية والصهيونية. علال الفاسي، التيارات الإيديولوجية في العالم العربي (الدار البيضاء: مؤسسة علال الفاسي، ٢٠٠٧)، ص. ١١١.

الشعارات والتهافتات الميدانية، يمكن القول أن الجماعة كأنها غائبة في ميدان التحرير والساحات الأخرى وتدلل على أن الحركات الشعبية قادها الشباب الليبراليون. والتهافتات كمثل «حرية حرية حرية» و«الديمقراطية» و«دولة مدنية» هذه كلها تبدو واضحة من التيار الليبرالي. والتهافتات الأخرى الأكثر شيوعاً مثل «ارحل ارحل» و«الشعب يريد إسقاط النظام» غير شعار للإخوان المسلمين. والشعار المعروف للإخوان «الإسلام هو الحل» كأنه غائب في الثورة من بدايتها إلى نهايتها.

والموقف الرسمي الذي تمسك به جماعة الإخوان المسلمين يتمثل في البيان الذي قدمه عصام عريان، المتحدث باسم الجماعة، تجاه الدعوة من حركة ست ٠٦ أبريل. دعت الحركة إلى المصريين للنزول إلى الشوارع في ٢٥ يناير ٢٠١١ فيما تسميها بثورة الغضب. هذه هي نقطة مهمة أولى في التحركات الشعبية المصرية التاريخية. ردت جماعة الإخوان على هذه الدعوة بتبرير أنها أرسلت على طريقة رسالة إلكترونية قصيرة أو فيسبوك بالخطاب العام «جميع المصريين» مع أن هذه الدعوة والاحتجاجات في الواقع هي خطوة أولى لتحقيق الثورة الشعبية المصرية. واستمر الموقف حتى بعد احتجاجات واسع النطاق في ٢٥ يناير،^{٢٤} على الرغم من أن الجماعة قد قدمت تقديره العميق لنجاح الثورة الشعبية التونسية. وقالت إنها انتصار الشعب التونسي وقدرته لصنع التاريخ.^{٢٥} ولكن الجماعة يبدو أن تأخذ الخطوات الأكثر تدريجياً كما أراد كثير من المثقفين العرب.^{٢٦} وكذلك تقريبا الموقف الأول لجماعة النهضة

^{٢٤} بلال التليدي، الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (بيروت: مركز نماء والدراسات، ٢٠١٢)، ص. ٣٤-٥٥.
^{٢٥} الطاهر عطاق، الربيع العربي والعجز الديمقراطي (الرباط: مطبعة البيضاء، ٢٠١٢)، ص. ١٠٨.

^{٢٦} خوان غويتصولو، الربيع العربي: الإسلام والغرب والديمقراطية بدون المدينة: الحياة الجديدة، ص. ٢٤

التونسي من الحراك الشعبي الذي لا أحد يتوقع حدوثه.^{٢٧} وعلى الرغم من «عدم» المشاركة البارزة في التحركات الشعبية، فالواقع يدل على أن الحزب المنبثق من جماعة الإخوان سيطرت على أغلبية المقاعد البرلمانية الأولى بعد الثورة والسلطة الرئاسية مهما كانت تقول من البداية أنها لن تقدم مرشحا للرئاسة من أعضاء الجماعة. هذا هو حجة أولى لادعام الإخوان بالبرغماتكية. وثانيا، موقف الجماعة وخاصة جناحه السياسي -حزب الحرية والعدالة- من «الثورة» الثانية حيث يطالب «الشعب» نقل السلطة من المجلس العسكري الأعلى إلى المدنيين قبل انتخابات رئاسية أو بأسرع وقت ممكن. رفضت الجماعة في المشاركة في الاحتجاجات التي تسمى - من قبل الأطراف الثورية- بالثورة الشعبية المصرية الثانية واتهموا إن ذلك الرد تشكل طموحات الجماعة طلبا على السلطة. وهذا منطقي حيث أنه إذا نقلت السلطة قبل الانتخابات البرلمانية فيمكن تحول السلطة إلى جماعات أو أحزاب أخرى. ودلت الدراسات التنبؤية يومذاك على أن الإخوان من خلال جناحه السياسي سيحصل على أغلبية الأصوات في البرلمان المصري الديمقراطي الأول. وهذا ما يصدقه الواقع حيث أن حزب الحرية والعدالة حصلت على ٤٧ في المائة من المقاعد البرلمانية وحتى السلطة الرئاسية جانبا ويدل على وجود الاحتمالات لانتهازية الإخوان في الجانب الأخر حيث أن السلطة تكون اعتبارات أساسية ومهمة وأحيانا على الاعتبار السامية من القيم الوطنية والثورية. فهما يكن الإدعاء، فإن الإخوان- قبل وبعد الرئاسة- يظهر إرادته القوية لتحقيق مصر المستقرة حيث لا يريد صنع الحركات المستفزة واللائفة يومذاك. وتبادل الادعاء وردود فعله يجب فهمه في سياق تحول مفاجئ في مكانة الحزب من المعارضة الممنوعة إلى السلطة التي أثرت كثيرا في الشعارات والخطب والتصريحات.

هذا الأمر (الادعاء) لا يحدث في حالة حزب العدالة والتنمية المغربي حيث أن التحولات قد أستمرت تدريجيا داخل الحزب من خطابه كحزب

^{٢٧} نفس المرجع، ص. ٢٦.

«الدعوة» إلى حزب تدييري واستقامتهم الدائمة في طريق الإصلاحات السياسية السلمية والجوهرية. وأيضاً هناك القادة المفكرون من هذا الحزب الذي قد قدم و كتب تحولاً حزبياً تدريجياً من الأفكار السياسية الإسلامية كمثل سعد الدين العثماني، وزير الخارجية المغربية الحالية، ومحمد يتييم وعبد السلام بلاجي. الرجل الأول يؤكد أن الاتجاهات «الجديدة» للأحزاب الإسلامية راسخة من التعاليم الإسلامية. والمبادئ الديمقراطية والحكومة المدنية والمصالح العامة في الحقيقة توجد في التعاليم والخبر التاريخية الإسلامية. فإنه ليس هناك تعارض وتناظر بين القيم السابقة والمبادئ الإسلامية. نقدم هنا بعض المقتطفات من بعض مؤلفاته:

إن الشورى المأمور بها في القرآن الكريم واجبة على الحاكم قال (محمد عبده) فوضح من كل هذا أن تصرف الواحد في الكل ممنوع شرعاً، وأن الرعية يجب عليها أن تجعل الحاكم والمحكوم بحيث لا يخرجان عن حد الشريعة الحقة وأن الولاية يجب عليهم استشارة ذوي الرأي في مصالح البلاد ومنافع العباد وأن الشورى من الأمور الشرعية الواجبة...^{٢٨}

من القضايا التي تحتاج إلى مزيد مناقشة ودراسة لدى المهتمين بالتحولات في مجتمعاتنا: العلاقة بين الكوني والشرعي وبين الوضعي والديني. وكيف نركز نظرة تجديدية تخرج من مأزق التعارض أو التناظر إلى رحاب الانسجام والتكامل. ولذلك، أطرح هنا السؤال حول مدى انسجام وجود الإسلام ومجتمع الإسلام مع دولة مدنية تنبني فيها الشرعية على إرادة الشعب... وتتخذ قراراتها وفق المصلحة، مصلحة المجتمع بأقصى درجات الموضوعية الممكنة.^{٢٩}

^{٢٨} العثماني، الدين والسياسة، ص. ١٦٠.

^{٢٩} سعد الدين العثماني، في فقه الدين والسياسة (بيروت: صناعة الفكر

في سياق الإصلاحات السياسية المغربية، قال أحد القادة في حزب العدالة المغربي بأن المبادئ «الإسلامية» المهمة من الحكومة هي تداول السلطة وضمان التنافس السياسي الشريف و المصالح العامة:

ينطلق حزب العدالة والتنمية في برنامجه الإصلاحية من ضرورة الارتكاز على أرضية توافقية صلبة مبنية على ثوابت وطنية تكون ضمانا للإستقرار وحفظ المصالح العليا للبلاد. ويتم على أساسها التنافس السياسي الشريف والتداول على السلطة.^{٣٠}

د. سعد الدين العثماني، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي سابقا، في كتبه الأساسين تحت العنوان في فقه الدين والسياسة و الدين والسياسة: تمييز لا فصل و تصرفات الرسول ص. م. بالإمامة: الدراسات المنهجية التشريعية يقدم الحجج الواسعة حول دعمه على الحكومة المدنية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية وتحولات اتجاهات الحزب تدريجيا. والحجج تدور حول الحديث عن المبدأ الشوري والإمامة ومقاصد الشريعة. وعلى سبيل المثال حينما نقل الآية القرآنية من سورة الحشر ٧، قال إن ذلك يدل على مطالبة المسلمين لتحقيق العدالة الإقتصادية والسياسة والإجتماعية. وعلى رأيه فالآية ليست فقط تتكلم عن أصناف تستحق للزكاة وإنما أيضا تشمل على الحياة الإنسانية الواسعة. وهو قال كذلك بأن تحقيق مبدأ الشورى واجب على الحكام والرعية. وذلك يتمثل في تعيين الحكام من قبل الرعية واستشارة الولاة إلى الرعية والخبراء في شئون مهمة. فنقول هنا تفسيرا للكلام بأنه يجب على الرعية أن تختاروا أفضل من يرأس الحكومة ويجب على الحكام أن تقوم بأفضل القرارات والمواقف والخطوات المناسبة لتحقيق المصالح العامة. والمبدئ الشورى أيضا يطالب تدوال السلطات والمسئولية المشتركة.

والنقطة الداخلية المهمة الأخرى هي تجربة التداول للسلطة من قادة

للدراستات والتدريب، (٢٠١١)، ص. ١٤١.

٣٠ نفس المرجع، ص. ١٦٩.

الأحزاب الإسلامية. على الرغم من تساؤلات من موقفهم من الديمقراطية، فالأحزاب الإسلامية كمثل "الإخوان المسلمين" وحزب العدالة والتنمية المغربية تعود منذ زمان بتداول السلطة بين القادة الباهرين أكثر بالنسبة إلى النظم العربية أو أحزاب أخرى. فالحزب الأول له تداول "وفصل" السلطات التي تشكل من المبادئ الأساسية في الديمقراطية كمثل بين الكتاتني الذي يحل محل رئيس البرلمان والرئيس لحزب الحرية والعدالة و محمد مرسي رئيس الجمهورية المصري السابق وأحمد بديع الذي يشكل مرشدا عام للجماعة. وتداول السلطة في حزب الحرية والعدالة يجري بشكل سريع حيث أن الرئيس الحزبي الذي له مسئولية للجمهورية يجب عليه أن يتخلى من الرئاسة الحزبية.

وكذلك التجربة لحزب العدالة والتنمية المغربي التي تدل على أن الرئيس الحزبي لا يسود في فترة طويلة كما يجري في الأحزاب الأخرى. ففي تاريخ الحزب له رؤساء وهم عبد الكريم الخطيب كالرئيس المؤسس و سعد الدين العثماني وعبد الإله بن كيران الرئيس الحالي. والرئيس الثاني العالم الكبير مازال في فعاليته ونشاطه بل هو يصبح عضوا للوزارة المغربية تحت رئاسة عبد الإله بن كيران الذي كان هو بمثابة الأب له أو أصغر سنا منه. هذا الحزب يعرف أكثر حداثة وديمقراطية في نظامه الداخلي. وهو الحزب السياسي المغربي الوحيد الذي حصل على الأصوات من رسالته ولا من أسماء العائلات أو القبائل لقادته ومرشحيه. التجربة الديمقراطية الداخلية للأحزاب الإسلامية بالطبع لها تأثيرها في اتجاهات الأحزاب إضافة إلى العوامل الخارجية المذكورة.

ج. الخلاصة

العوامل التي تشرح الاتجاهات الجديدة للأحزاب الإسلامية في دول الربيع العربي ترجع إلى تأثيرات الربيع العربي مع قيمه الجديدة ودمقرطة العالم وتطورات الأحزاب الداخلية. وأما الربيع العربي أو ما سماه بعض

العرب بالثورات الشعبية العربية فيؤكد القيم الجديدة العامة وهي التمسك بالديمقراطية والقيم الإنسانية والقيم الإسلامية المعتدلة. وأيضا تطورات الوسائل الإعلامية والاجتماعية أدت إلى انتشار القيم الديمقراطية وسيادتها في العالم كلها وحتى في الدول العربية. والربيع العربي في هذا السياق يشكل قطعة «أخيرة» من تدفق ديمقراطية العالم. فهذه الوقائع العالمية والإقليمية الجديدة تزامنت مع تطورات الأحزاب الإسلامية الداخلية في دول الربيع العربي وهي ظهور الأجيال الجديدة التي لها آراء وأفكار أكثر واقعا وكذلك مناضلة الحزب (فيما يخص بالمغرب) في الإصلاحات السياسية المستمرة. فهذه العوامل الثلاثة لها آثار كبيرة في ظهور الاتجاهات الجديدة للأحزاب الإسلامية في دول الربيع العربي.

وأخيرا نقدم اقتراحا جديدا لبرامج البحث المتوقعة التي تتعلق بهذا الموضوع وهي علاقته بسياق العالم الإسلامي: ما هي التأثيرات من التغيرات والاتجاهات الجديدة في الأفكار السياسية والحركات الإسلامية في دول العالم الإسلامي؟. وبالعكس انطلاقا من تجارب الدول المسلمة، إندونيسيا -مثلا- في عصر الإصلاح، ما هي الدروس من التجارب الإندونيسية المهمة التي تنفع الأحزاب الإسلامية في الدول العربية التي تشهد «الثورات أو الإصلاحات الجذرية في السنوات الأخيرة، وبالتحديد في مصر وتونس ويمن وليبيا وسوريا؟ والله يوافقنا إلى السداد.

المراجع

إديسسوفت، دستور المملكة المغربية مع ملحق نتائج استفتاء فاتح يوليو ٢٠١١، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٢.

بلال التليدي، الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم، بيروت: مركز نماء والدراسات، ٢٠١٢.

حبيب، رفيق، الدولتان: الإسلاميون والدولة القومية، القاهرة: دار الشروق الدولية، ٢٠١٢.

حزب العدالة والتنمية، كراسة المؤتمر الوطني السابع لحزب العدالة والتنمية المغربي، الرباط، ١٤ يوليو ٢٠١٢.

حزب الحرية والعدالة، نص برنامج حزب الحرية والعدالة، القاهرة: حزب الحرية والعدالة، ٢٠١١، ص. ١٧.

خوان غويتصولو، الربيع العربي: الإسلام والغرب والديمقراطية، الحياة الجديدة، ٢٠١١.

الطاهر عطاف، الربيع العربي والعجز الديمقراطي، الرباط: مطبعة البيضاوي، ٢٠١٢.

العثماني، سعد الدين، في فقه الدين والسياسة، بيروت: صناعة الفكر للدراسات والتدريب، ٢٠١١.

----، الدين والسياسة: تمييز لا فصل، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩.

----، تصرفات الرسول ص. م. بالإمامة: الدراسات المنهجية التشريعية، مصر: دار الكلمة للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

غرنيغوم، جليبر، اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي، المغرب: أفريقيا

الشرق، ٢٠١١.

الفاسي، علال، التيارات الإيديولوجية في العالم العربي، الدار البيضاء: مؤسسة علال الفاسي، ٢٠٠٧.

مجموعة مؤلفين، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والاجتماعية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

مودن، عبد الحفي، أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، الرباط: جامعة محمد الخامس أكادال منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١١.

Burdah, Ibnu, *Konflik Timur Tengah: Aktor, Isu, dan Dimensi Konflik*, Yogyakarta: Tiara Wacana, 2008.

----, *Islam Kontemporer: Revolusi dan Demokrasi*, Malang: Intrans Publishing, 2014.

Fukuyama, Francis, "The End of History", *The National Interest*, Summer 1989.

Hagopian, M. N., *Regimes, Movements, and Ideologies: A Comparative Introduction to Political Science*, New York: Longman, 1978.

Maogoto, J.N. and A. Coleman, "The Arab Spring's Constitutional Indigestion: Has Democracy failed in the Middle East?", *Liverpool Law Review*, vol. 35, no. 2, 2014, pp. 105-34 [<http://dx.doi.org/10.1007/s10991-014-9150-7>].

Waghid, Y. and N. Davids, "On the (Im)possibility of Democratic Citizenship Education in the Arab and Muslim World", *Studies in Philosophy and Education*, vol. 33, no. 3, 2014 [<http://dx.doi.org/10.1007/s11217-013-9393-0>].